

المصدر : الجزيرة
التاريخ : 06-06-2006
العدد : 12204
الصفحات : 13
المسلسل : 106

مركز الملك عبدالله المالي

إضافة اقتصادية نوعية وآفاق استثمارية ضخمة

المالية لأي نظام هي انعكاس لما يشهده هذا النظام من نمو اقتصادي ومن ثم فهي الأكثر تأثيراً وأثراً في الحاضر والمستقبل لا سيما وأن المملكة تحتل المرتبة الثالثة والعشرين من حيث الحجم الاقتصادي عالمياً، وتملك أكبر قطاع مالي شرق أوسطي، وتوصف بأن سوقها هو الحادي عشر على مستوى العالم من حيث القيمة السوقية.

ولقد بدأت سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها حكومة المملكة والتي أجريت بهدف تحقيق الاستفادة الكاملة من الإمكانيات الهائلة للاقتصاد السعودي تؤتي أكلها وتثمر ثمارها على مستوى تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحقيق الإنجازات العديدة في المجال الاستثماري خلال عام ٢٠٠٥م تمثلت في: إطلاق مشروع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية كبر مدينة اقتصادية متكاملة باستثمار يبلغ ١٠٠ مليار ريال ممول بالكامل

من القطاع الخاص وزيادة قيم تراخيص الاستثمار المباشرة من الهيئة العامة للاستثمار للمشاريع المشتركة والأجنبية إلى ٢,٢ مليار ريال مقارنة بمشاريع مرخصة على تمويلها ٥١ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م وحصول المملكة على المرتبة الأولى في قائمة أكثر الدول العربية تلقياً للاستثمارات الأجنبية وفقاً لتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وحصول مدينة الجبيل الصناعية على جائزة العربية الفانينشال تايمز كأفضل مدينة في الشرق الأوسط من حيث الإمكانيات الاقتصادية وحيوية المخطط في المركز الأول عربياً والمركز الثامن والثلاثين عالمياً في جاذبية البيئة الاستثمارية، وذلك بعد أن كانت في المركز السابع والستين عام ٢٠٠٤م حسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي.

كل هذه الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاد البلاد من خلال تعليم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج الوطني الإجمالي واستقطاب الاستثمارات المختلفة وتوفير الفرص الوظيفية للقوى العاملة السعودية، وتبشر بمستقبل واعد للاقتصاد السعودي مدعوماً بالظفرة النوعية المتنامية من تخفيض أسعار النفط، كما تبرز النهج الإصلاحي الذي يعيشه والمسيرة التي قطعها الإصلاحات حتى الآن، والناتج التي تحققت والأخرى المتوقعة تحقيقها خلال الفترة المقبلة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمحرفية الإسلامية وغيرها. ولا نملك إلا أن نقول في ختام هذا المقال:

تيسر فخر الكون عن طالع المسعد

فبشعر أهل الأرض بالخير والرغد

وسنارت بأقطار البلاد بغير شأش

باعراض أنجال العزيز ذوي الجعد

(*) شركة النزالي

بمكلم: راشد محمد العلي العبداللطيف (*)



والمراجع القانونية والمحامين، والمحللين والمستشارين الماليين، وشركات الوساطة وإدارة الأصول، ومؤسسات التقنية والمؤسسات الاستشارية، وشركات تقنية المعلومات، وكذلك المكاتب والمرافق الخاصة بالمؤتمرات، والمرافق الترفيهية والتعليمية المتميزة وعلى رأسها الأكاديمية المالية التي ستعنى بتدريب وتطوير مهارات الجيل القادم من الشباب السعودي الراغب في التخصص في المجالات المالية المختلفة التي يحتاجها القطاع المالي. وسبقاً في شمال مدينة الرياض على مساحة إجمالية تبلغ ١,٦ مليون متر مربع على عدة مراحل سنوية يؤمل بتهيئتها أن تعزز المملكة - عاصمة العالم النفطية - من موقعها كعاصمة مالية للشرق الأوسط والمقر - كما تم الإعلان عن ذلك - أن يتم إنجاء وضع كامل المخططات للمركز بحلول نهاية العام الحالي، فسيما ستبدأ عمليات البناء مع مطلع العام القادم ٢٠٠٧م.

ولاشك أن القطاع المالي في المملكة قطاع واعد، شهد في السنتين الماضيتين الكثير من التطورات ومن هذه التطورات إقرار مراقبة شركات التأمين وإعادة بناء القطاع الذي كان متركزاً على قطاع واحد وشركة واحدة. وبعد التأسيس الجديد سيجبر هذا القطاع نوباً كبيراً ويساهم في الناتج المحلي خلال السنوات الخمس القادمة بنسبة ١٠٪ لأن مشروع المركز المالي للعراق يدعمه الجميع ويؤيدونه وسوف تكون له مردودات إيجابية على الاقتصاد، خصوصاً ما سيتمتع عنه من خدمات مالية وترتيبات سواء للتصلي أو الأليات التي ستقدم المؤسسات المالية بتقديرها للعامل المالي، في ظل فائض ضالي في الموازنة لن يقل حسب المتوقع عن ١٠٠ مليار دولار في نهاية العام، وهو ما يعني سداد كامل الدين العام. وإتفاق حكومي، وضح مالي كبير يدفع النمو الاقتصادي بكل قوة مما ينعكس بالتالي على السوق المالية السعودية، ولا يخفى أن السوق

بشائر صفو أشرفت أم مواكب.. وأنجم زهو بشرقت أم كسواكب.. كناري وورف الملك وعمران فاجر من صلاح وعمران يؤسس لطابع علاقة ويبرش بمستقبل زاهر ياتع.. إنه عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - الذي يشهد انطلاقاً اقتصادية وطفرة هائلة تدشن نهضة تنموية وفق معطيات اقتصادية حقيقية غير نموية في التاريخ.

فتمند تولى مقاليد الحكم في ٢٦-٦-١٤٢٦هـ وهو يستشعر الامانة الكبرى والمسؤولية الجسيمة اللتين أوكلتا إليه وللك فإنه - أيده الله - يخطط ويعمل لتحسين مستوى الشعب الوفي وجعل الملكة على سلم المجد والتقدم الحضاري، وهو ما تجسد في الفلسفة التي عقدتها مجلس الوزراء يوم الاثنين ١٠-١١-١٤٢٦هـ في قصر اليمامة بمدينة الرياض، ورأسها خادم الحرمين الشريفين لفظ في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٢٧هـ - ١٤٢٨هـ حيث قال: إخواني المواطنين.. أحواتي المواطنين على بركة الله وبحمده وتوفيقه أعلن ميزانية العام المالي الجديد التي يبلغ حجمها ٢٢٥ ألف مليون ريال، وهي أعلى ميزانية شهدتها المملكة. لقد رأينا فيها مواصله الإسراع بإتمام البرامج والشاريع التنموية خاصة التي توفر الخدمات الضرورية للمواطنين، وامتداداً لما تم اعتماده في الأعوام المالية الأخيرة تضمنت الميزانية الجديدة مشاريع عديدة بلغت التكاليف التقديرية لتنفذها حوالي (١٦٦) مليار ريال، تساهم في بناء وطننا الغالي والمحافظة على مكتسبات).

وكذلك إعلان الملك أثناء ندوة (بناء المستقبل) التي افتتحت في فندق الفيصلية بالرياض ونظمتها وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية والهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع مؤسسة بيرورمي العالمية، وبرعاية من مصرف الراجحي وعدد من المؤسسات المحلية والعالمية يوم الثلاثاء ١٠-٦-٢٠٠٦م عن إنشاء (مركز الملك عبدالله المالي) والذي سيكون المركز الأكبر والأول من نوعه في الشرق الأوسط من ناحية الحجم والتنظيم والموافقات المتتية، مضامياً (كناري وورف) تلك الضاحية الاقتصادية الواقعة شرق مدينة لندن، والتي تعد أبرز وأكبر المراكز المالية وخدمات الأعمال في العالم، والتي تتجمع فيها البنوك العالمية مثل إتش إس بي سي وسي تي جروب وباركلين، والمؤسسات الإعلامية البريطانية العريقة مثل المتخرف والإندبندينت والديلي ميرور، وتعتمد على مساحة ٢٤٥ ألف متر مربع، ويعمل بها حوالي ٧٨٠٠٠ عامل في قطاع المال والأعمال.

وكما هو مخطط يساهم مركز الملك عبدالله المالي الرافئ لبيئة السوق المالية، ويشهده السوق المالية وما يرتبط بهما من شركات ومكاتب الحاسبية وخدمات الحاسبين،